

## رحيل السياسي والقانوني وجدي الملاط



علي الموسوي

بعد صولات وجولات في السياسة والقانون وزيراً ونقيباً للمحاميين وقاضياً بصفته أول رئيس للمجلس الدستوري في تاريخ لبنان، أسلم وجدي شبلي الملاط روحه إلى بارئها، عن عمر بلغ تسعين عاماً و١٤٧ يوماً، قدم خلالها الكثير لوطنه لبنان . واشتهر ملاط بمواقفه الصريحة والواضحة وأكثرها وقعاً على الأذن يوم قدم استقالته من رئاسة المجلس الدستوري متغلباً على الضغوطات والتدخلات السياسية، بعدما أدرك يعقله المنفتح وحسه الإنساني أن هذا المجلس

أنشئ قبل أوانه، وذلك اعتقاداً منه أن لبنان لم يبلغ في سيرته السياسية وفي تطوره الديموقراطي، ما يتيح له تقبل قضاء دستوري مستقل. وهو كلام موزون برسائل متعددة لم تشأ السلطة السياسية أن تتفقد بضمونه إنفاذاً لما نص عليه دستور بلادهم . واشتهر ملاط باشتراكه تحت عباءة الزعيم الدرزي كمال جنبلاط الذي دفع به لتمثيله في حكومة الرئيس رشيد كرامي في عهد الرئيس شارل حلو في الحكومة التي سميت «حكومة إكسترا برلمانية»، وهو الاتي إليها من خارج المجلس النيابي، ولكن على صهوة علومه وحزبيته المدعومتين بسلالة عائلته الأدبية والحقوقية، فتسلم حقيبة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وكاننا آنذاك، مدمجتين في وزارة واحدة، فبقي وزيراً من ٢٥ تموز من العام ١٩٦٥ ولغاية ٤ أيلول من العام ١٩٦٦ . ولد وجدي ملاط في كنف والده شاعر الأرز شبلي بك الملاط في بعيدا في ٢٢ تشرين الثاني من العام ١٩١٩، فأخذ عنه عشقه للشعر كتابة وسماعاً، وغرف الجرأة من معين عمه القاضي والشاعر تامر الملاط الذي اشتهر أكثر ما عرف به، بقصيدته النقدية الجارحة للفساد المستشري في عهد المتصرف العثماني واصا باشا حيث قال فيه :

رتوا الفلوس علي بلاط ضريجه... وأنا الكفيل لكم برد حياتيه

تلقى وجدي ملاط علومه لدى الآباء اليسوعيين وتابع دراسة جامعية متقدمة باللغة اللاتينية، ونال إجازة في الحقوق من جامعة القديس يوسف سنة ١٩٤١ حيث كان من بين رفاقه العديد من قادة الفكر والسياسة في لبنان .

وانتسب إلى نقابة المحامين في بيروت ليكون رقمه ١٢٦٦، وتدرج في مكتب الوزير إدمون كسبار (١٩٠٣-١٩٨٩) للمحاماة إلى جانب رئيس مجلس النواب الأسبق كمال الأسبق، والنائب الأسبق أوغست باخوس، وعضو المجلس الدستوري إميل بجاني، ثم انفصل ليؤسس مكتباً خاصاً به في العام ١٩٤٩، وذاع صيته في مرافعاته النارية في عدد كبير من الدعاوى المهمة، وهذا ما مهد الطريق أمامه ليلتف المحامون حوله وينتخبوه النقيب الواحد والثلاثين لهم في العام ١٩٧٢ ولغاية العام ١٩٧٤ ولكنه استمر عضواً دائماً غير منتخب في مجالس النقابة، إلى جانب من لحق به من النقباء، وذلك إلى حين وفاته .

مثل وجدي ملاط لبنان لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة (المنظمة الدولية للثقافة والعلوم) وساعد في إعداد انعقاد الجمعية العامة لهذه المنظمة العالمية في بيروت في العام ١٩٤٨. وأسس أول جمعية عربية لحقوق الإنسان في العام ١٩٧٤، بالاشتراك مع محامين عرب من أمثال المغربي عبد الرحمن

اليوسفي الذي سجن مراراً وحكم عليه بالإعدام ثم صار وزيراً ورئيساً للحكومة .  
وعندما لمعت فكرة تشكيل مجلس دستوري في رؤوس السياسيين في إطار الإصلاحات، استعداداً  
للانتخابات النيابية في العام ١٩٩٦، وقع الخيار عليه ليكون عضواً في منتخباً من المجلس النيابي في  
أواخر سنة ١٩٩٣ بأكثرية لافته، تمهيداً لاستلامه راية رئاسته حيث انتخبه أعضاء المجلس المنتخبين  
والمعينون لهذا المنصب القضائي المتقدم وليحوز لقب قاض وهو القادم إلى رحابه من خارج العدلية  
ولكن من صميم العمل الحقوقي والقانوني. وظل في مركزه إلى أن استشعر خطراً سياسياً بمحاولة  
قضم جهود هذا المجلس، فاستقال منه في أوائل شهر نيسان من العام ١٩٩٧ .  
تأهل من نهاد دياب، وسلم رايته الحقوقية لنجله الدكتور والمحامي شبلي الملاط، ووضع عدداً من  
الكتب منها: «شبلي الملاط: مدرسة التلاقي الوطني» (١٩٩٩)، مواقف (2005) Positions ،  
«مجموعة قصائد وأشعار تامر الملاط» (٢٠٠٩).